بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الرفاهية للجميع فقط في ظل الإسلام

(مترجم)

الخبر:

قدم رئيس الوزراء داتوك سيري أنور إبراهيم مؤخراً الميزانية السنوية للبلاد. ومع تزايد حدة المناخ الاقتصادي الرأسمالي العالمي، كان العديد من المراقبين الاقتصاديين يتطلعون إلى معرفة ما إذا كان سيكون هناك أي تغيير كبير في هذا العرض للميزانية. تحت عنوان "ميزانية 2023: بناء ماليزيا المتحضرة"، تعطي هذه الميزانية الأولوية لمساعدة مجموعة B40 (الدخل المنخفض) في جوانب مختلفة لأنها المجموعة الأكثر تضرراً من الوباء.

التعليق:

في عرض الميزانية، يمكن القول إن الحكومة بقيادة داتوك سري أنور إبراهيم تحاول بذل الجهود للقضاء على الممارسات الفاسدة واختلاس الأموال العامة، وبالتالي توزيع الثروة التي تم الحصول عليها من الضرائب المفروضة على الأغنياء لصالح الفقراء. سيتم توزيع الثروة التي تم الحصول عليها من مجموعة T20 (الدخل المرتفع) من خلال ضريبة الدخل والمشتريات من السلع الكمالية على مجموعة الأغلبية (B40 / M40). بالإضافة إلى ذلك، سيتم توزيع مليارات أخرى إذا نجحت الحكومة في سحب دعم النفط من أصحاب الدخل المرتفع. تتوقع الحكومة أن يؤدي ذلك إلى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبالتالي، فإن التركيز الرئيسي لميزانية 2023 على إعادة بناء رفاهية الأشخاص المتضررين من الوباء. تركز المبادرات مثل الإعفاء من الدفع مقابل اختبارات القيادة للدراجات النارية وسيارات الأجرة والحافلات والمواصلات الإلكترونية، ومساهمات الرحمة النقدية (STR)، وائتمان e-Tunai للشباب، والمساعدة الموسمية للـTengkujuh (BMT) على استراتيجية ذات شقين لزيادة دخل الأسر الفقيرة القادرة ومجموعة B40 في محاولة لحل المشاكل الاقتصادية اليومية للناس ذوي الدخل المنخفض.

ومع ذلك، على الرغم من كل الجهود، تظهر الإحصاءات الحالية أن الطبقة الغنية تواصل اكتساب المزيد من الثروة. فقد أفادت وسائل الإعلام مؤخراً أن البنوك واصلت تسجيل أرباحها في نهاية عام 2022. على سبيل المثال، سجلت مجموعة CIMB Group Holdings Bhd زيادة في الأرباح بنسبة 33٪ بلغت 6.21 مليار رينجيت ماليزي. وعلى المنوال نفسه، أفادت التقارير أن أغنى أغنياء ماليزيا يواصلون تعزيز مكانتهم في قائمة أغنى الرجال. سجل أغنى 50 ملياردير في ماليزيا على قائمة فوربس لعام 2020 زيادة في ثرواتهم بنسبة 14٪ مقارنة بعام 2021، على الرغم من انكماش الاقتصاد الماليزي بنسبة 5.6٪. وصل إجمالي ثروتهم الآن إلى 90 مليار دولار أمريكي (370 مليار رينجيت ماليزي)، وهو ما يعادل قيمة ميزانية عام 2023 المعروضة.

يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي على حرية الملكية، التي تمنح للأفراد امتلاك أي أصول أو ثروة طالما لديهم القدرة والقوة على ذلك. بالنسبة لأولئك الضعفاء الذين ليس لديهم القوة أو القدرة، فسوف يستمرون في التخلف عن الركب. هذا المبدأ يتعارض مع الإسلام. فالإسلام لا يمنع الفرد من كسب المال، ولكن يجب أن يتبع الأحكام التي وضعها الله تعالى. على سبيل المثال، يجب على الدولة أن تدير الأموال الناتجة عن المواد الخام المستخرجة من الأرض بشكل صحيح، ويجب عليها توزيع الأرباح وفقاً لأحكام الشريعة. كما أثبت الإسلام أن الأساس الرئيسي لتوزيع أي ثروة، هو تداول المال بشكل عادل وليس مجرد التداول بين الأغنياء. يوفر الإسلام الحل والإجراءات التفصيلية لتوزيع الثروة لضمان الاستقرار المجتمعي لكل الرعايا حيث يمكن القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء للجميع بغض النظر عن دينهم وعرقهم ولون بشرتهم. وقد ثبت ذلك بالفعل في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، حيث نجح في القضاء على الفقر بين الناس لدرجة أنه لم يكن هناك من يستحق الزكاة في ذلك الوقت. لكن كل هذا لا يمكن تنفيذه بدون دولة إسلامية تطبق نظام الحكم الإسلامي، أي نظام الخلافة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير